حزب البعث العربي الإشتراكي

القطر العراقي

أمة عربية واحدة

ذات رسالة خالدة

أسس نضالنا ضد الإستعمار

جريدة الإشتراكي : كانون الثاني 1961



منشورات الطليعة

1986

كانون الثاني ١٩٦١

امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

الاشتراكي

جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي
القطر العراقي

أسس نضالنا ضد الاستعمار

نضالنا ضد الاستعمار يقوم على ثلاث قواعد :

اولا – في المجال الداخلي : نضال ضد الحكم الرجعي ، الاقطاعي العشائري والطائفي المدعوم من الاستعمار ، وضد الحكومات المنحازة للاستعمار ، وضد الحكم الفردي والدكتاتوري .

ونضالنا هذا نضال ديمقراطي ، دفاعا عن الحريات الديمقراطية ، دفاعا عن حقوق الشعب للارتفاع بوعي الجماهير واشراكها في النضال الثوري ضد الاستعمار.

ثانيا – في المجال العربي : تأييد نضال العرب واسناده في كل قطر من اقطارهم ومحاربة الارتباط مع الدول الاجنبية بمعاهدات ومحالفات استعمارية ، ونضال ضد الدخول في التكتلات الدولية العسكرية .

ثالثا – على الصعيد العالمي : تأييد نضال شعوب العالم كلها في سبيل تحررها واعتبار السلام العالمي مرهونا بهذا التحرر ، والعمل على تكوين موقف مستقل للعرب في عدم الانحياز لاي من الكتل العالمية ، وهذه النظرة الاخيرة تلقى تعبيرها اليوم في موقف الحياد الايجابي ، هذا الموقف الذي كنا من اوائل من نادى به في العالم .

ففكرة الحياد هذه ليست جديدة او طارئة بالنسبة الينا بل هي النتيجة المنطقية والطبيعية للخطة التي اختطها حزبنا لنفسه منذ البدء .

***

المهام الثورية للحركة القومية في العراق

قامت ثورة الرابع عشر من تموز بعد اختمار ثوري دام اكثر من ربع قرن . الامر الذي اكسب الثورة تأييدا شعبيا واسعا واستجابة جماهيرية فورية لنداءاتها ... ولا شك ان طبيعة هذه الثورة وحقيقة مهامها يجب ان ينظر اليها وان تفهم على ضوء تطلع الجماهير وانتفاضاتها السابقة خلال الحقبة الطويلة من تاريخ كفاحها من اجل الاستقلال والتحرر والحكم الديمقراطي التقدمي والوحدة .

ولتحقيق انطلاقة جديدة للثورة لا بد ان نعيد النظر في اسباب النكسة وان نتفهم الدوافع الشعبية العميقة التي مهدت للثورة واعطتها شرعيتها . ان منهاج جبهة الاتحاد الوطني التي قامت عام ١٩٥٦ تعبيرا عن تطلع الشعب للخلاص من الحكم القائم آنذاك ، يعبر بوضوح عن حقيقة المهام الثورية المعبرة عن اماني الشعب والمنسجمة مع الشروط الموضوعية العربية والمحلية .. ولكن الحزب الشيوعي تنكر لمنهاج الجبهة وخانها وعزم على تحميل الثورة مهام غريبة عنها (وبالتالي انحدر الى ان اصبح اداة لتنفيذ خطة الاستعمار في حرف الثورة) .

ولقد وجد عبد الكريم قاسم ، الذي حملته الصدفة الى القيادة ، في الحزب الشيوعي ضالته المنشودة لاشباع شهوته في الحكم والسيطرة ... كما وان الاستعمار الذي يتسلح بخبرة طويلة ومعرفة واسعة بحقيقة الافراد والجماعات وقواها ، وجد في قاسم والحزب الشيوعي المرتكز الوحيد لحرف الثورة عن اتجاهها القومي الديمقراطي ، فسخر كل اجهزته واوكاره لتنفخ في الحزب الشيوعي قوة كاذبة تخيل اليه انه وصل الى عشية انتصار الثورة البروليتارية ! ولم يبق له سوى سحق (فلول) المنظمات القومية الديمقراطية ، فحمل عند ذاك شعاره (السيء الصيت) (لا حرية لاعداء الشعب) ..!

كما وضع قاسم كل اجهزة الدولة وكافة المنظمات النقابية والمهنية والشعبية تحت سيطرة الحزب الشيوعي ليرفع راية الصراع الطبقي (في وقت كل ما فيه يفصح بالحاجة الى وجود صبغة وطنية تضع التناقضات الطبقية بشكلها الطبيعي) وينمي الاختلافات العنصرية والطائفية ويزيد حدة الانقسامات بين القوى الوطنية لتحقيق «الثورة الاشتراكية» ! وقد استطاع الحزب الشيوعي ، الذي «استلقى» على وجهة نظر ثورية ، ان يحقق دكتاتورية عسكرية بيروقراطية بدلا من دكتاتورية البروليتاريا ، وبذلك اغنى الاستعمار (ببديل) عوضا عن الحكم الاقطاعي المنهار .. واسهم الى درجة قصوى في خدمة خط الاستعمار بتحطيمه جبهة الاتحاد الوطني فاضعف امكانيات الحركة الشعبية نتيجة التفكك الذي اصابها . كما اسهم في خدمة خط الاستعمار عندما دفع الثورة التي قامت بنتيجة تنامي الوعي العربي باتجاه معاد للوحدة بحجة وجود اخطاء في تطبيقها .

وقد ارتكب الحزب الشيوعي بتنفيذ هذا المخطط جرائم وحشية تقشعر منها الابدان ومارس ارهابا لم ينجو منه حتى الاطفال وداس كل قيمة وتجاوز كل عرف وقانون (وما محكمة المهداوي الا تجسيدا لحقيقة الحزب الشيوعي) .

وطبيعي ان يولد هذا الارهاب وتلك الجرائم التي اقترفها الشيوعيون نقمة شعبية عارمة ، لا يخمدها الا محاسبة الشيوعيين - افرادا ومنظمات - عن تلك الجرائم وانزال العقاب بهم . ولكن الاستعمار ، تسنده القوى الرجعية سيحاول استغلال هذه النقمة المشروعة ، بشكل غير مشروع ، وسيسعى لتحويلها الى أداة هدم وتخريب داخل الحركة الشعبية ، ما لم تبادر اطراف الحركة الى وضع حد لهذا الاستغلال . وطبيعي ان ذلك لا يعني طلب الصفح عن الماضي وتناسي الجرائم والمجرمين ، وانما يعني تحويل هذه النقمة الى وعي تام ديمقراطي وتصعيد هذه النقمة العفوية الى تصميم واع على النضال لمحاربة القوى الرجعية والانحراف .

وعلى الرغم من تعري الحكم القائم في العراق بكل سوءاته وجرائمه ، فما زال الحزب الشيوعي مشدودا اليه ، على الرغم من بعض مظاهر المعارضة الخاصة والثانوية . ويبدو ان الحزب الشيوعي استفاق اخيرا على حقيقة لم تكن خافية على الشعب ومنظماته ، وادرك ان استمرار هذا الحكم اصبح مسألة ميؤوسا منها ولكن استجابته لهذه الاستفاقة ما زالت تقليدا للاسلوب الساذج الذي اتبعه منذ زمن لرد اعتباره عن طريق «تسجيل موقف» ، وحتى هذا الموقف البدائي يؤكد لنا ان الحزب الشيوعي ما زال وسيبقى حبيسا لمصالح خاصة وضيقة ، تنافي مصالح مجموع الشعب .

ان معرفتنا لاخطاء الشيوعيين وانحرافاتهم ، يجب ان لا تعني اتخاذ موقف انفعالي تجاههم لان دقة الوضع الراهن في العراق وحراجته على الصعيد العربي ، لا تسمحان مطلقا باتخاذ مثل هذا الموقف من قبل اي فئة تعنيها فعلا مصلحة الشعب العربي . الا ان الواقع يشير الى ان فئات وعناصر قومية - حزبية او مستقلة - انزلقت الى مواقف انفعالية ، اصبحت تشكل خطرا لانها باتت تعتبر انتصارها على الارهاب الشيوعي غاية ، لا وسيلة من اجل القضاء على الانحراف واقامة حكم عربي تقدمي ديمقراطي . (ان حزب البعث العربي الاشتراكي يرى في حصر الشيوعيين في جرائمهم وتعميق وتنمية النفرة الشعبية منهم بفضح جرائمهم واساليبهم وارتباطاتهم بتخطيط وتوجيه غريب عن الشعب ، هو الاسلوب الصحيح في مجابهة الشيوعيين) .

ان هذه المعرفة يجب ان تكون دافعا قويا لكل الفئات بضبط اتجاهاتها وتصحيح مواقفها على ضوء التجربة القاسية والمحنة المريرة التي عاشتها الجماهير الشعبية بكل حواسها كي تنطلق مجددا بثورة الرابع عشر من تموز الى آفاق جديدة .

ان تسجيل التجربة لا يغني ما لم تصبح معرفة التجربة هاديا في العمل ومرشدا في النضال ، ومعرفتنا للنكسة واسبابها لا تحقق لنا انطلاقة جديدة ما لم نعش هذه المعرفة ، ما لم نتسلح باليقظة الثورية التي تزودنا بها هذه المعرفة .

ان جميع القوى الوطنية في العراق اصبحت تناجز الحكم القائم العداء ، وقد بلغ سخط الراي العام وتذمره درجة اخافت الفئات الانتهازية ، فبدات تتخلى عنه وتبحث عن مبررات تأييدها السابق له ، وباتت توجه الانتقاد وتحاول ان تسجل (موقفا) لها تجاه هذا الحكم الذي لم يعد ثمة مبرر لبقائه . ان استناد الحكم على

القوات المسلحة ، واتخاذه منها قوة لحمايته وقهر الشعب ، بدلا من ان تكون هذه القوات جيشا للشعب يحفظ امنه ويحمي حريته ، سيفسح المجال امام اي مغامر للقيام بانقلاب عسكري للقضاء على هذا الحكم ، الذي اغرقته خطاياه ، واقامة حكم عسكري جديد .

ان هذا الواقع يتطلب منا ان نعيه تماما ، وان لا نغفل عنه لحظة واحدة ، وان نعمل على عدم فسح المجال امام هذه المغامرة الجديدة التي سيدفع الشعب ثمنها غاليا ، وستكون على حساب حريته وكرامته ، وان نناضل للقضاء على مبررات قيام مثل هذا الانقلاب ، عن طريق القضاء على الحكم القائم واقامة حكومة شعبية ديمقراطية تعطي الشعب جميع الحقوق الديمقراطية والوسائل التي تكفل زيادة مساهمة الجماهير في توجيه الحكم وتحقيق اوسع مشاركة وطنية لتصفية الاوضاع الاستعمارية والاقطاعية وتعمل على تحقيق الوحدة العربية .

وان تحقيق هذه الانجازات منوط بايجاد صيغة تتفق عليها الاحزاب والجماعات والعناصر الديمقراطية ، وتعمل من اجل تحقيقها . ان هذا المطلب لا يحتمل تأجيلا ولا يقبل تسويفا نظرا لتطور الاوضاع في العراق لصالح الاستعمار والرجعية . وسيبقى هذا التطور قائما ما دامت الحركة القومية مشتتة لا يجمعها منهاج واقعي تقدمي ولا يعضدها كفاح شعبي موحد حول مطاليب آنية تنسجم وحقيقة المرحلة التي تتسم بكونها قومية ديمقراطية .

اننا ندرك الصعوبات التي تحول دون وجود هذه «الصيغة» المشتركة ، نظرا لنمو التناقضات الطبقية والخصومات بين الاحزاب والجماعات السياسية بشكل لا ينسجم وحقيقة المرحلة ، ولكن ذلك لا يعني استحالة وجود صيغة وطنية تحقق انسجاما بين المصالح الطبقية بارجاع هذه التناقضات الى وضعها الطبيعي .

ان المرحلة الحاضرة ما زالت تتميز بانها معركة ضد الاستعمار والاقطاع والرجعية والفوضوية ، معركة من اجل الاستقلال والتحرر القومي . ولانتصارنا في المعركة العربية ضد الاستعمار لا بد من القضاء على الاوضاع المتخلفة عنه والمتمثلة بالحكم الاقطاعي وبديله الحكم العسكري ، ولا بد من تنمية المشاركة في الحكم .

ان كل ذلك يتطلب اقامة جبهة واسعة تمثل كافة الفئات والمنظمات والعناصر المعادية للاستعمار والحكم الاقطاعي والعسكري ، وان تضع لهـا منهاجا واقعيا جريئا ، وان تبادر فورا للكفاح لانهاء الحكم الفردي المنحرف في العراق .

***

* لا يمكن اتمام الثورة الشعبية دون الشعب وبالاستغناء عنه ولا يمكن تحقيق الاشتراكية دون الديمقراطية .

الاستعمار لم يمت :

هناك من يحاول اليوم ان يقول ان الاستعمار لم يعد له وجود ، وبالطبع ان مثل

هذا الكلام لا يصدر الا عن الذين يحاولون ان ينقذوا النظام الاستعماري باي شكل من الاشكال . ولكن الوقائع والاحصاءات اثبتت عكس ذلك فالاستعمار لا زال نشيطا في قطرنا . وفي بعض اجزاء وطننا العربي لا زال يفتك بالمشرات من ابناء شعبنا يوميا .

***

قضية نهر الاردن

من اخطر القضايا القومية المطروحة الان ، للبحث على نطاق الجامعة العربية ، والتي تتطلب موقفا صريحا وجريئا ، هي قضية نهر الاردن .

ان الراي العام العربي ، وخصوصا العراقي ، يجهل الى حد كبير ، اهمية هذه القضية ومدى خطورتها على الكيان العربي . وهناك دلائل تشير الى ان الهيئة الفنية للجامعة العربية ، التي تدرس منذ اكثر من شهرين هذه القضية وتحيط دراستها بكتمان بحجة مفاجئة اسرائيل (بالحل العربي) ، متجهة في دراستها وجهة تنافي المصلحة القومية .

ان تحويل نهر الاردن ، في حقيقته ، يعني ترسيخ كيان اسرائيل باستكمالها لشروط البقاء . فمنذ مقررات صهيون في اواخر القرن التاسع عشر ، كان الصهاينة قد ادخلوا في حسابهم تحويل نهر الاردن ، عندما قرروا ايجاد كيان لهم في فلسطين . ولهذا فعندما قسم المستعمرون (الفرنسيون والانكليز) مناطق نفوذهم، عمل اليهود لادخال نهر الاردن داخل حدود فلسطين وقد نجحوا في ذلك .

وان ادخال نهر الاردن ضمن الاراضي الفلسطينية كان مغايرا للعرف السائد في تحديد الحدود السياسية بين البلدان ، اذ ان العوارض الطبيعية (جبل ، صحراء ، نهر .. الخ) عندما تكون قريبة من المناطق التي يراد لها ان تكون حدودا، ففي هذه الحالة تكون تلك العوارض هي الحدود . ولكن الذي حدث هو تجاوز لهذا العرف . فادخل النهر ضمن الاراضي الفلسطينية بمسافات ما بين (١٠ــ١٢٠) متر (منطقة التحويل) مع العلم ان هذه المسافات ليس لها اعتبار مهم في تحديد الحدود السياسية .

وفي سنة ١٩٢٤ ولاعتبارات سياسية ، وقع اتفاق بين الفرنسيين والانكليز نص على : ان لرعايا الدول (سوريا ، الاردن ، فلسطين) حق استعمال نهر الاردن . وبذا اكتسب النهر صفة الاشتراك ، واصبح خاضعا للقوانين الدولية التي لا تسمح باستئثار دولة دون الاخريات في استغلال مياه النهر لصالحها .

وفي سنة ١٩٥٣ اتخذ مجلس الامن قرارا بايقاف اعمال التحويل فورا . فلماذا تتراجع الدول العربية عن هذا الموقف وتلجا الى تحويل بعض روافد النهر فقط؟

ان عملية تحويل روافد النهر (الحاصباني في لبنان وبانياس في الاقليم الشمالي

الخ ليس الا خداعا وتضليلا للشعب العربي وبالتالي تفريطا بحقوقه . اذ ان اسرائيل ، بعد ان فشلت في تحويل مجرى نهر الاردن ، نتيجة للموقف القوي الذي وقفته سوريا ، آنذاك ، عندما منعت المدفعية السورية سنة ١٩٥٣ اعمال التحويل ، لجأت الى وساطات الدول الاستعمارية من اجل اقتسام المياه بين الدول العربية وبينها ، فكانت المشروعات الاميركية للتنمية الاقتصادية واهمها مشروع جونسون .

فاسرائيل ، التي تريد اقتسام مياه نهر الاردن ، مدعومة من الدول الاستعمارية الحريصة على تدعيم كيانها . وهي عندما تريد تحويل النهر فانها تعلم جيدا امكانية تحويل رافدي (بانياس والحاصباني) من قبل الدول العربية ، فيكون بذلك رد الدول العربية على مشروع التحويل بتحويل فروع النهر ما هو الا ذر رماد في العيون ، لانه يكون قبولا لمشروع اسرائيل السابق وقبولا لمشاريع التنمية الاميركية (مشروع جونسون) ، لاقتسام المياه ، الذي رفضه العرب بالسابق .

واذا ما نجحت اسرائيل فزيادة على كون هذا النجاح هو اذلال للعرب واستهانة بهم ، فسيحقق لاسرائيل ما يلي :

١ ــ احياء صحراء النقب ، واسكان ثلاثة ملايين يهودي جديد فيها .

٢ ــ سد حاجة اسرائيل الزراعية ، وزيادة كفايتها الصناعية .

٣ ــ حماية وتسهيل الخط التجاري وخط انابيب البترول الموصلان بين ميناء (ايلات) على خليج العقبة وداخل اسرائيل .

٤ ــ زيادة كفاية الجيش الاسرائيلي الاستراتيجية ، من حيث سهولة التحشد للهجوم ، واختيار المناطق الدفاعية وتسهيل قضايا التموين والادامة .

ان حق العرب في ازالة دولة اسرائيل حق مشروع ، وان جهود العرب يجب ان تتجه الى خنق اسرائيل والتخطيط لازالتها ، لا ان تتخذ قضية فلسطين المقدسة، وسيلة للدعاية والتهريج والمساومة . والموقف الصحيح الذي يجب التمسك به ، في هذه المرحلة لمجابهة اسرائيل يتلخص بما يلي :

١ ــ منع تحويل نهر الاردن بكل الوسائل وتحت كل الظروف ، ولا سيما وان الحق القانوني في هذا المنع بجانب العرب .

٢ ــ استمرار حرمان اسرائيل من مرور سفنها في قناة السويس .

٣ ــ اماتة (المنفذ) الحيوي لاسرائيل «ميناء ايلات» وذلك بمنع اسرائيل من استخدام المياه العربية في خليج العقبة لمرور سفنها .

٤ ــ إحكام طوق المقاطعة الاقتصادية وذلك بـ :

أ ــ القضاء على شبكات التهريب .

ب ــ مقاطعة الشركات التي تتعامل مع اسرائيل مقاطعة جدية ، وممارسة ضغط سياسي واقتصادي نحو الدول المتعاملة مع اسرائيل والدول التي تقدم لها المساعدات .

اما الحل النهائي لقضية فلسطين فلا يمكن ان يرتكز على واقع التجزئة ولا يمكن ان تقوم به العقلية الاقليمية . واننا نشك في جدوى العمل لحل قضية

فلسطين حلا نهائيا دون الارتكاز على الوحدة العربية ، او على تضامن عربي في مستوى الوحدة . ان الوحدة العربية ليست ضرورية فقط لتعبئة مقدار من القوة والامكانيات كاف لمجابهة اسرائيل ، بل ضرورية ايضا لخلق المصلحة والدوافع لهذه المجابهة اصلا .

***

الديمقراطية الشكلية
والديمقراطية الثورية الشعبية

الديمقراطية التي نحتاجها ليست الديمقراطية التقليدية على طراز الديمقراطية البورجوازية الغربية . ولا هي ايضا عودة الديمقراطية الشكلية التي عرفت بلادنا نماذج منها . فلقد عرفت بلادنا خلال مراحل الكفاح التحرري ، الكثير من الاشكال التي اتخذتها الديمقراطية بناءا خارجيا لها، كالدستور والمجالس النيابية والاحزاب. ولكن هذه الجوانب ظلت بعيدة عن توفير جوهر الديمقراطية الحقة ، للجماهير ، واظهرت الديمقراطية على غير حقيقة مضمونها كستار عصري تخفي وراءه القوى المحافظة والرجعية ميولها الاستغلالية والاستبدادية . ولم يكن مصدر ازمة الديمقراطية عدم جدارة شعبنا لها بسبب التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولا لسبب في الديمقراطية كنظام ، بل كان مصدر الازمة سيادة النظام الاستعماري من الخارج والنظام الاقطاعي من الداخل . والديمقراطية التي تقوم على مثل هذه الاوضاع لا يمكن ان تكون ديمقراطية للشعب بل ديمقراطية شكلية تضفي الشرعية على قيم وافكار ومصالح المجتمع الاقطاعي الاستعماري . كما يتعذر في مثل هذه الاوضاع تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وبالتالي استمرار النظام الديمقراطي نفسه .

ولكن حتى هذه الديمقراطية المشوهة توجد فيها جوانب ايجابية كانت تمثل في الواقع مكاسب نضال شعبي طويل من اجل الحريات العامة ، ولهذا لم يكن الاستعمار والاقطاع يحتمل بقاءها طويلا ، وغالبا ما طوح بها لصالح حكم استبدادي يأخذ على عاتقه تصفية القوى الثورية التي انضجتها فترة الحريات وكشفت عنها ، ففي اكثر من مرة فعل الاستعمار والاقطاع هذا في مصر وسوريا (قبل الوحدة) والعراق والاردن .. وهذا ما يفعله اليوم في المغرب .

ان محاولة الاستفادة من نقائص تجربة الديمقراطية وخصوصا اخطاء الاحزاب السياسية . في ظل الاوضاع الاقطاعية الاستعمارية ، لضرب الحياة الديمقراطية والترويج للحكم الفردي والديكتاتوري ، وتكريس النظرة للشعب على انه قطيع اعمى تشتته الحرية وتوحده وتصلحه الدكتاتورية ، هذه المحاولة لا تستند الى التحليل العلمي لان هذه الاخطاء نفسها انما هي وليدة العمل الثوري والنضال ، وبالتالي فانها كانت تؤدي مهمة .

واذا كانت الديمقراطية السياسية ، في اوضاع مشابهة لاوضاع الوطن العربي (حيث لا يزال الفقر والجهل يشمل الشعب ، ويخضعه لسيطرة الفئات الاجتماعية المسيطرة اقتصاديا ، بشكل يسلب حرياته السياسية ويحد منها) لا يمكن ان تكون ديمقراطية حقيقية الا اذا اقترنت بزوال القيود الاقتصادية ، وتحقيق نظام اشتراكي يزيل سيطرة طبقة على طبقة ، فان الطريق الى تحقيق هذه الاشتراكية ، لا يمكن ان يكون الدكتاتورية الفردية والبيروقراطية ، بل هو الديمقراطية الشعبية الثورية ، التي تتيح للجماهير ، وللقوى الاجتماعية التي لمصلحتها يكون التحول الاشتراكي وفي مقدمتها قوى العمال والفلاحين والمثقفين ، ان تبني مؤسساتها السياسية والنقابية ، وان تعزز سيطرة الفكر الاشتراكي ونفوذه .

فالديمقراطية التي نحتاجها يجب أن تكون :

ديمقراطية شعبية تؤمن لنا مضمون الديمقراطية في قيام حكم شعبي يمثل ارادة الشعب ويخضع لرقابته ، وفي تمتع الشعب بجميع الحقوق والوسائل الديمقراطية التي تكفل توعية الجماهير وزيادة مساهمتها في ثورة التحرر والبناء .

نريد ديمقراطية ذات هدف تحرري تحقق أوسع مشاركة وطنية وقومية لتصفية الاستعمار ، وذات هدف اجتماعي تعطي للفئات الكادحة الفرص لتنظيم نفسها سياسيا ونقابيا من أجل تحقيق ظروف الانتقال الى الاشتراكية .

الذين يفهمون الديمقراطية فهما سطحيا يعتبرون مظاهرات التأييد والتصفيق مظهرا كافيا من مظاهر الشعبية وبالتالي من الحكم الديمقراطي . ان المقياس الصحيح للديمقراطية هو مدى ممارسة الشعب الاختيارية لحقوقه ، وأن ديمقراطية الاثارة الحماسية ديمقراطية مزيفة ، لانه يدخل فيها عامل التهيئة والخوف والانتهازية .. الخ والاعتماد عليها مجردة يؤدي الى الصنمية والى الابتعاد تدريجيا عن كل أهداف الشعب . وكل تنظيم جماهيري يشكل على أساس تنظيم التأييد وجعله اكثر ضجيجا هو تشويه للديمقراطية ، اذ ان التنظيم الجماهيري الصحيح هو التنظيم الذي يمثل القاعدة وآراءها أمام القيادات لا الذي ينقل آراء القيادات ويدافع عنها أمام الجماهير .

ان كل فصل بين الموقف من الاستعمار والموقف من العمل الجماهيري السياسي والنقابي هو اضعاف للنضال ضد الاستعمار وتهديد للمكاسب التحررية .

وان كل فصل بين الموقف من تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي وبين الموقف من تعبئة الجماهير لاشراكها في الرقابة والتخطيط والتوجيه هو افقار للثورة الاجتماعية ووضع الحواجز في سيرها التقدمي والاشتراكي .

***

(استقلال) .. ! ! موريتانيا

احدى مقاطعات المغرب المعروفة باقليم (شنقيط) برزت هذا الشهر على مسرح

الاحداث كدولة عربية جديدة تدعى (جمهورية موريتانيا) ومنذ الساعات الاولى لميلاد هذه الدولة الجديدة تهافتت دول الغرب لتبارك (استقلالها) والاعتراف بحكومتها ، خاصة حكومة ديغول وحكومة بورقيبة الرجعية .

وعلى الرغم من الاستنكار المتعقل والموقف المائع الذي ابدته حكومة محمد الخامس في المغرب ، واظهرته اغلب حكومات الاقطار العربية تجاه انفصال هذه المقاطعة واعلان (استقلالها) فأننا نجد وراء هذا الحديث قضية اساسية كانت وما تزال وراء امثال هذه الاحداث ، وما هي في الواقع الا قضية الرجعية العربية وسيدها الاستعمار العالمي وتحالفها المزمن ضد القومية العربية وضد اهداف حركتها الشعبية الثورية الواسعة بصورة خاصة . فتحالف هاتين القوتين المتلازم العمل المشترك من اجل ضمان بقائهما واستمرار بقاء مشاريعهما ومصالحهما كان وما يزال يستهدف اول ما يستهدف محاربة وحدة الامة العربية والقضاء على اية محاولة أو دعوة لذوبان كيانها واقطارها المتعددة في بوتقة وحدة عربية متحررة تكون حتفا للرجعية والاستعمار .

لم يكن أمام قوى الاستعمار العالمي من سبيل في هذا الميدان سوى اجهاضات متوالية لولادات كيانات مشوهة وسوى زرع الدويلات الهزيلة المتعددة التي لا تلبث ان تقف لتدافع عن اقليميتها و (خلود) كيانات أقطارها ، ولتضع لها بالتالي فلسفة قومية خاصة بها لا تعدو أن تكون محاولة فاشلة لترسيخ ولقمع اقليمي فاسد .

(فاستقلال) مليون نسمة في أقصى المغرب العربي في بقعة أرضية لا تتجاوز المليون كيلومتر في دولة (موريتانيا) اليوم لا يعدو أن يكون مثالا حيا للترجمة العملية للمنطق الاستعماري البغيض وأسلوبه التقليدي الداعي علانية الى التجزئة والتقسيم وبعث ودعم الكيانات المتعددة داخل الوطن الواحد وداخل الامة الواحدة : هذا النمط من السياسة الاستعمارية العالمية الذي تسبب عنه تقطيع اوصال الامة العربية وخلق دولة اسرائيل واقتطاع لواء الاسكندرون وعربستان ، والذي ادّى ايضا الى ايجاد كوريا شمالية واخرى جنوبية والى المانيا شرقية واخرى غربية ، هذا النمط من السياسة الاستعمارية هو الذي ادى الى تمزيق وحدة الهند بخلق مسألة كشمير وانفصال باكستان ، وهو نفسه الذي كان يقف وراء مشاريع الاتحادات الفيدرالية المزيفة في كيانات المحميات العربية الهزيلة ، وهو نفسه الذي يقف وراء تمزيق وحدة الكونغو ووراء خلق كيان (موريتانيا) وانفصالها عن المغرب .

وانطلاقا من هذه الحقيقة سارعت حكومة ديغول الرجعية بمنح هذه المقاطعة (استقلالا) مزيفا وشكلت لها حكومة شبه اقطاعية يجلس على قمتها العميل الفرنسي والمعروف (بن داده) .

ان حماس الحكومة الفرنسية في اعلان (استقلال) موريتانيا ، وربطها منذ اللحظات الاولى لميلادها بما يسمى بالاسرة الفرنسية ، وفي هذه الفترة بالذات ، لم يكن المقصود منه الاساءة الى حكومة محمد الخامس كما تحاول ان تصوره الآن اجهزة الدعاية المغربية ولم يكن رضوخا لمطلب جماهير مويتانيا كما تردد أبواق دعاية باريس وصحف بورقيبة وانما هو في الواقع حلقة جديدة من سلسلة طويلة للتآمر

الاستعماري على عموم الحركة العربية الصاعدة وعلى ثورة الجزائر المظفرة بالذات .

ففي الوقت الذي أعلن فيه (ديغول) عن مشروعه الجديد الرامي لايجاد تسوية للجزائر عن طريق خلق حكومة جزائرية مزيفة ، وفي الوقت الذي تجتمع فيه الجمعية العامة للامم المتحدة للنظر في قضية اجراء استفتاء حر في القطر الجزائري وفي الوقت الذي يعقد محمد الخامس اتفاقيته القذرة مع فرنسا في هذا الوقت بالذات اعلنت حكومة فرنسا (استقلال) (موريتانيا) . وباعلانها هذا ارادت ان تخدع العالم بحسن نواياها وجدية مشاريعها تجاه مستعمراتها ومناطق نفوذها . ومن جهة اخرى ارادت ان تهيء أذهان الراي العام العربي والعالمي لقبول فكرة مشروعها الجديد في خلق حكومة جزائرية مزيفة تكون مشابهة لحكومة شقيقتها (حكومة بن داده) الموريتانية ! محاولة بذلك ابعاد حكومة جمهورية الجزائر الشرعية ونسف جبهة التحرير الوطني الجزائرية .

مهما حاول الاستعمار والحكومات الرجعية تشويه انتفاضات الشعوب وتطلعها نحو الحرية والحياة الكريمة ، فان الحقيقة كنور الشمس لا يحجبها غربال وهي كالنار تكوي بلهيبها اعداء الشعوب . أعداء الحرية .

كل افراغ لمحتوى حركة التحرر العربي من الديمقراطية والاشتراكية لا يفقر فقط هذه الحركة ويحد من استمراريتها وتقدمها بل يعرضها أيضا وبمجموعها الى مخاطر الانحراف والانتكاس .

ان (استقلال) هذا الاقليم عدا كونه جزءا من مخطط استعماري خبيث وموجه ضد القومية العربية وضد قضية الجزائر الثائرة بالذات فانه بلا شك صورة اخرى من صور الاستغلال الاقتصادي الذي تمارسه الاحتكارات والشركات الفرنسية لامتصاص ثرواتنا الطبيعية تحت ستار (الاستقلال) المزيف والمشدود بربـاط (المجموعة الفرنسية) وبحماية حكومات أشباه (بن داده) الخونة الرجعيين .

فشركة ـ مفريما ـ الافرنسية التي تستغل ١٤٤ مليون طنا من الحديد سنويا من مقاطعة (مورت كوارد) وشركة ـ مكوما ـ الافرنسية أيضا والتي تستغل ٢٢ مليون طنا من النحاس سنويا وشركات أخرى لاحتكار خطوط المواصلات وغيرها من الشركات الافرنسية كلها تعمل لا لانعاش شعب موريتانيا وانما لدعم الخزينة في باريس لتمويل جيشها المهزوم في حربه في الجزائر وتحت راية مصلحة ما يسمى (بالاسرة الوطنية) .

وبالرغم من احتجاج المغرب غير الجدي لانفصال هذه المقاطعة واعلان استقلالها، فاننا نعتقد بل ونؤكد ان حكومة فرنسا التي تتلقى الضربات القوية على يد ثوار الجزائر البواسل لم يكن بمقدورها ان تتجرأ على انجاز هذه المناورة لولا ضعف حكومة محمد الخامس بابتعادها عن الشعب ولولا انجراف الملك وسلطته نحو جبهة معاداة الحركة النقابية والحياة الديمقراطية ولاقالته بالاخير حكومة النقابي عبدالله ابراهيم التي كانت تلقى التأييد الكامل من جماهير الاتحاد العام للشغل ومجموع القوات الشعبية في المغرب .

واخيرا فان الشعب العربي في (موريتانيا) وفي كل مكان ، الذي عانى طويلا

ولا يزال يعاني آلام التجزئة والانقسام ويعاني مختلف ضروب التعسف والظلم والاستبداد على ايدي اعداء الحرية والتقدم من مستعمرين ورجعيين وحكام منحرفين ، والذي اكسبته تجاربه المريرة وتجارب شعوب اخرى ، استطاع اليوم ان يكتسب خبرة عظيمة في تحديد موقفه ورسم ملامح أعدائه . انه اليوم يرفع اصبع اتهامه بكل جراة واقدام نحو الرجعية العربية وسيدها الاستعمار .. نحو محمد الخامس وبورقيبة ، نحو كل الحكام المتآمرين لا على قضية موريتانيا فحسب بل على كل قضايا امتنا العربية .

***

اعمال محمد الخامس الاخيرة في سطور

١ ـ اقال وزارة عبدالله ابراهيم الشعبية ، ونصب نفسه رئيسا للوزارة وابنه نائبا لـه .

٢ ـ منع الجزائريين الابطال من ادخال السلاح للجزائر عن طريق المغرب .

٣ ـ ابقى شبكة التجسس الفرنسية في جيش المغرب ، وابقى القواعد العسكرية ، لكي يحكم الفرنسيون الطوق على الجزائر .

٤ ـ عين ضباطا سابقين بالجيش الفرنسي محافظين على الحدود الجزائرية .

٥ ـ حلّ جيش التحرير المغربي في الصحراء ، هذا الجيش الذي كان سندا للثورة الجزائرية في تلك المناطق .

٦ ـ تآمر على الاتحاد العام للشغل (اكبر قوة عمالية نضالية في افريقيا ومن اكبر القوى المنظمة في آسيا وافريقيا) باحداث اتحاد جديد مدعوم من الرجعية والاستعمار الفرنسي .

٧ ـ عطل الصحف الوطنية ، كالطليعة (لسان حال الاتحاد المغربي للشغل ، والراي العام (لسان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) وغيرها من الصحف .

٨ ـ واخيرا توّج اعماله بحبك مؤامرة استعمارية قذرة للاجهاز على الثورة الجزائرية ذلك بتوقيعه على الاتفاقية الجديدة مع فرنسا ، هذه الاتفاقية التي وصفها عبد الرحمن بو عبيد ، احد قادة المقاومة الشعبية ، ووزير الاقتصاد ونائب رئيس الوزارة في وزارة عبدالله ابراهيم بقوله :

« ان وجود الجيش الاجنبي في بلادنا في الظروف الراهنة اخطر على الجزائر من مساندة الحلف الاطلسي لفرنسا » .

وكما قال الزعيم الشعبي المهدي بن بركه في تصريح له عن الاتفاقية في كونها تضمن تخريج عشرين الف طيار من القواعد الفرنسية في المغرب تحت ستار مدارس عسكرية لتدريب الطيارين .

وقد أصدر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بيانا للشعب ، ندد فيه بالاتفاقية الجديدة ومدى خطورتها على الكيان المغربي وعلى ثورة الجزائر الباسلة ، وطلب الى

الشعب في أن يكون يوم الجزائر (أول تشرين الثاني) هو يوم التضامن مع الجزائر والنضال من أجل الجلاء .

ومع كل ما تقدم ، يحلو لاذاعة بغداد ان تصف محمد الخامس هذا بأنه الملك (الشعبي) (المجاهد) ، وكذا كان يصفه الشيوعيون في صحفهم ، في الوقت الذي كانوا يصفون فيه عبدالناصر بكونه عميلا للاستعمار .

فيا لضيعة المقاييس ويا لضيعة القيم ! ومتى كان للشيوعيين العراقيين قيم ؟

التضامن العربي وتقارب بغداد ـ عمان

تعمد الحكومات العميلة عادة للاختفاء وراء الشعارات الشعبية وذلك بقصد الاستجابة الكاذبة لارادة الشعوب ولتمرير مؤآمراتها ومخططاتها باسلوب لا يعرضها لنقمة الشعب وغضبته .

التضامن العربي مطلب ملح من مطالب شعبنا في العراق وفي باقي أجزاء الوطن العربي يعمل الاستعمار وحكوماته العميلة والرجعية العربية لتزييفه وافراغه من مضمونه الحقيقي المتمثل في وحدة الشعب العربي النضالية من أجل اجتثاث جذور الاستعمار والقضاء على أسباب وجود الحكومات الخائنة والنظم الاقطاعية والاستغلالية .

ان اللعبة الاستعمارية هذه لعبة قديمة مارسها هنا في العراق نوري السعيد ومارسها في باقي الاقطار العربية خونة آخرون من رفاق نوري السعيد وشركاه ، ولقد فضحها شعبنا وهتك أستارها ، وأبان مقاصدها ومراميها الدنيئة .

فالتضامن الذي تنشده جماهير شعبنا العربي في كافة أقطار وطنها الكبير . ليس تضامن الحكومات في سلب ارادة الشعب ، وخنق حريته وسرق خيراته وتمكين الاستعمار والرجعية العربية من جماهير الشعب الكادحة لاذلالها وقتل طموحها وتحويلها الى مصدر لا ينضب ، يدر الثروة في جيوب السادة المستعمرين وخدمهم من الاذناب المحليين .

التضامن الذي تناضل جماهير شعبنا العربي من اجله هو خطوة حقيقية في طريق تحقيق أهداف شعبنا الكبرى في الوحدة العربية والحرية والعدالة الاجتماعية .

التضامن الحقيقي هو تضامن واتحاد القاعدة الشعبية الواسعة في كل الاقطار العربية في جبهة كفاحية واحدة تقف كالطود الشامخ في وجه الاستعمار والعملاء وتشكل صخرة صلدة تتحطم عليها كل مؤآمرات قوى الشر والعدوان .

ان من الخطأ الفادح ان نصف انقسام الحكومات العربية بأنه تصدع في الصف العربي لا يخدم القضية العربية ولا يسهل مسيرة شعبنا الجبار ، على العكس فان هذا الانقسام الذي لا يعدو كونه مظهرا لبعض الاوضاع الشاذة في بعض الاقطار العربية انما يقدم كل العون والدعم للقضية العربية ، ذلك لان من أهم العوامل التي تقوي جبهة الشعب وتقرب نصرها هو تحديدها الدقيق لكل العناصر التي تعادي

الشعب وتقف في معسكر المستعمرين والخونة وهذا الانقسام في الاوساط الحكومية العربية يساهم في تحديد اعداء العرب واصدقائهم .

لقد كانت اذاعة نوري السعيد ، المعبرة عن سياسة الحكومات الاستعمارية المتعاقبة على دفة الحكم في العراق ، تعمد الى استغلال عطف الشعب على الشعارات القومية والحاحه في تحقيقها في ردّها على هجوم الاذاعات العربية الناطقة بلسان جماهير شعبنا العربي في القاهرة ودمشق ، وتقول ان العراق يدعو للتضامن العربي ... ولكن كما ترون ... ان اذاعتي القاهرة ودمشق تخلق الخلافات .. !! وتنميها بقصد دك وحدة الصف العربي عن طريق التهجم على العراق وعلى المسؤولين فيه ... !

ولكن الشعب في العراق وفي الوطن العربي كان له من تجاربه النضالية من خلال معاركه العنيفة التي خاضها ضد الاستعمار وفصائل الاقطاع والرجعية ، نقول كان للشعب احساسه السليم وقابليته العالية التي تهيؤه لفضح المؤامرات وهتك الاستار والبراقع لتعرية الوجوه الكالحة والنفوس الضعيفة والضمائر الميتة . واليوم وبعد ان تعاقبت على العراق أحداث جسام كان لها أثرها البعيد على المستويين العراقي والعربي .. نرى ان حليمة قد رجعت الى عادتها القديمة !

لقد طوحت ثورة الرابع عشر من تموز بقلعة الاستعمار الحصينة في الشرق الاوسط ، وجن جنون الاستعمار فقام يرسم الخطط ويحوك المؤامرات والدسائس لحرف الثورة وامتصاص طاقتها ووقف مسيرتها . وعمل الاستعمار بكل قواه وامكانياته مسخرا كل الخبرة التي اكتسبها طوال تاريخه غير المشرف ، ولم يقر له قرار الى ان اطمأن الى ان هدفه قد تحقق وذلك بضرب الاتجاه العربي في العراق والقضاء على بعض قادة الثورة الذين كانوا يشكلون بحق الضمانة القوية لعدم انحراف الثورة .

وما يؤكد اطمئنان الاستعمار العالمي على الاوضاع في العراق سحبه للقوات الانكليزية من الاردن والامريكية من لبنان بعد القضاء على الرجل الذي يهدد مصالحه مباشرة .

من هنا نرى أن الاستعمار قد عاد الى أسلوبه القديم بعد أن صبغ بيادق الشطرنج بلون أحمر ، واستبدل نوري السعيد بعبد الكريم قاسم .

أن الاستجابة المزيفة لارادة جماهير الشعب في العراق والتي تتمثل في شعار التضامن العربي الذي رفعه قاسم والتقارب الذي حدث أخيرا بين عمان وبغداد ليس الا خطوة من شأنها أن تمتص الطاقات النضالية لجماهير شعبنا وذلك بتظاهر عبد الكريم قاسم بأنه فعلا يعمل على تحقيق رغبات الشعب . ان تضامن بغداد ــ عمان ليس الا تضامن السرّاق وقطاع الطرق من اجل الاجهاز على قوى الشعب وطلائعها القيادية والقضاء عليها سواء في العراق أو الاردن .

ان التضامن الذي تبغيه جماهير شعبنا عمالا وفلاحين وكسبة ومثقفين لا يتحقق مطلقا قبل أن تتحقق ارادة الشعب في حكم ديمقراطي في الاردن والعراق ، وذلك لان القاعدة الفولاذية التي يستند عليها التضامن هي في الاول والاخير حرية

الشعب وانعدام النفوذ الاجنبي .

وشعبنا الذي فضح نوري السعيد وعصابته بفضل وعيه وتمرسه بالنضال قادر ايضا ان يفضح الوجوه الجديدة ويزيل كل الطلاء الذي تختفي وراءه قسماتها الكريهة .

ان التضامن العربي يرتبط ارتباطا عضويا لا انفصام له ببقية اهداف للشعب الاخرى في الحرية وتحقيق الحياة الديمقراطية في التنظيم الحزبي والنقابي والمهني .

وان حركتنا ترفض التضامن مع اي جهة من الجهات العربية في حالة انعدام هذه الشروط . وهي تؤمن ان لحمتها الرئيسية هي النضال من اجل القضاء على حكم العصابات وتحقيق حكم الشعب لتمهيد الطريق للتضامن العربي بل ولتحقيق هدف العرب الكبير في الوحدة العربية على اسس شعبية ديمقراطية تقدمية .

***

مهما كانت معركتنا ضد الاستعمار طويلة وشاقة ، فان الثورة التحررية في الوطن العربي تزداد قوة ووعيا يوما بعد يوم ، وتساهم بها جماهير غفيرة من الشعب مما يجعلها تنطلق بحزم وثبات من انتصار الى آخر في سبيلها الى الانتصار الحاسم النهائي . والثورة العربية التحررية اذ تقوم في عصر تفكك النظام الاستعماري العالمي ، وانتصار ثورات التحرر في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، لتستمد قوة معنوية ومادية هائلة من هذا النضال العالمي مما يعجل ظفرها القريب .

***

كانون الثاني يوم الجيش والشعب

مرت الذكرى الاربعون ليوم الجيش الباسل ، يوم ميلاد اول تشكيل عسكري نظامي في العراق يوم ٦ كانون الثاني من عام ١٩٢١ ، وشعبنا اذ يشارك قواته المسلحة وافراد جيشه عيدهم واحتفالاتهم فانه في الواقع انما ليعلن مجددا تضامنه الكفاحي وتلاحمه الصلد مع ابناء الجيش البواسل ، وليقف واياهم صفا واحدا للنضال من اجل قضية الجيش والجماهير معا في تحقيق الاهداف القومية والوطنية ، ومن ثم ليقدم بالغ اعجابه وتقديره للمواقف البطولية والانتفاضات الثورية التي خاضتها اكثر من مرة قواته المظفرة في سبيل حرية الشعب والجيش وفي سبيل تصفية نفوذ المستعمرين لا في العراق فحسب وانما في الوطن العربي ايضا . وما ثورة عام ٤١ المسلحة وثورة ١٤ تموز الجبارة الا النموذج الحي الرائع للنزوع التحرري والمشاركة الفعالة لآلام وآمال الجماهير في نسف السيطرة الاجنبية واجتثاث جذور آثارها من كل المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية .

وطبيعي أن تحاول استراتيجية الحرب البريطانية منذ اللحظات الاولى لميلاد جيشنا استغلال هذه القوى لصالح مخططاتها وصالح احتكاراتها المنتشرة في العراق والهند والخليج العربي والشرق الاوسط ، فتعمد الى تحديد عـدد تشكيلاتـه وتنظيماته وترسم له اسلوب تدريبه وتجهيزه كما تتحكم ايضا بدرجـة امـداده بالاسلحة والذخيرة لكي يبقى عاجزا أبدا من دخول اية حرب تحررية في الداخـل و حرب لنصرة وتحرير أقطار عربية أخرى ، وانما يبقى مجرد قطعات لها قابليات محدودة في حراسة مرافق ومنشئات وقواعد ومطارات جيوش الاحتلال البريطاني، ولحماية طريق الامبراطورية المؤدي الى الهند ومناطق جنوب شرقي آسيا ، عـدا زجه فيما يسمى أحيانا ـ بالامن الداخلي ـ في اخماد ثورات العشائـر وفـض منازعاتها أو تفريق تظاهرات الشعب في المدن وقمعها . وهي لذلـك ـ السلطات الاستعمارية ـ عملت منذ البدء ـ كما عملت في القطاع الشعبي ـ الى خلق طبقـة خائنة من كبار الضباط تربعوا لسنوات عديدة على قمة وحدات الجيش لا عمل لهم سوى تنفيذ تلك المخططات والحيلولة دون الخروج عليها بالترصد لـكل بـادرة أو حركة بين صفوف القوات المسلحة يشم منها رائحة التمرد والتحرر والانعتاق ومن ثم لزج هذه القوى رغم ارادتها ومشيئتها بوجه النهوض الشعبي الذي يبلغ أحيانا مستوى الثورة التي يهدد بها الحكم والعرش ومصالح الاستعمار بالـزوال حيث تنزل قواته الى الشوارع والساحات بعمليات أشبه ما تكون بالانقلابات ان لم تـكن انقلابات رجعية بحتة . ومن هنا كان التأزم والتناقض ملازما حياة الجيش منـذ ولادته الى اليوم .. تناقضا حادا بين ارادة قادة هذه القوى الضاربة مـن كبـار الرجعية في تنفيذ مخططات الاستعمار والدوران في فلك مصلحة استراتيجيـة الحرب البريطانية وبين ارادة القاعدة الواسعة من العسكريين الشرفاء المخلصين في الاندفاع التحرري لكسر هذا الطوق والانطلاق الى مجالات تطهير قيادته ومرافـق ومنشآت وحداته من الخبراء الاجانب وارتالهم من الجواسيس وعمال الاستخبارات البريطانية والاميركية ، الى العمل في توسيع التشكيلات والتنظيمـات ورفـع مستواها الثقافي والتدريبي وتأمين السلاح والعتاد وقطع الغيار له واقامة المصانع الحربية بما يكفل له الارتفاع بمستوى تحقيق رسالته القومية والدفاع عن سلامتها.

واعتقدت بريطانيا انها استطاعت أن تأخذ بزمام هذه القوى والتصرف فيهـا كيفما تشاء عن طريق حليفتها الكبرى الرجعية العسكرية المحلية ، وعـن طريـق شبكات تجسساتها واستخباراتها الواسعة النافذة بين صفوف وثكنات ووحـدات هذا الجيش ، فاندفعت في أعوام (حلف بغداد) وما قبلها لا للاستفادة منـه في اخماد انتفاضات ووثبات الجماهير في الداخل ولا في استغلاله في تثبيت دعائم العرش المهزوز ، وانما راحت مغامرة في زج هذه القوى الشريفة الى خارج الحدود لاغتيال حركة التحرر العربي التي انطلقت في سوريا يومذاك ، أو للتآمر على حكومة الجبهة الوطنية في الاردن أيام حكم النابلسي واخيرا للاجهاز على ثـورة لبنـان الشعبية ودعم حكم شمعون الطائفي الاستعماري هناك . فـكان أن تركت هـذه المغامرات المشينة آثارا عميقة في نفوس أوسع جماهير الجيش من ضباط وجنود ،

فاندفعوا يتلمسون طريق الخلاص والثورة على القيادات الخائنة التي تريد ان تجعل منهم مجرد « بوليس دولي » في منطقة الشرق الاوسط لا جيشا قوميا يساهم مع اخوانه الجنود العرب في تحرير الوطن العربي والقضاء على اسرائيل واعادة الاجزاء المسروقـة !.

وكان ايضا ان تعرضت قوى الجيش ـ كما تعرضت الحركة الوطنيـة ـ الى مختلف اساليب الاكراه والضغط والارهاب والى انواع المغريات والمساومات ، وساد بين ثنايا صفوفها جو قاتم مشحون دائما وأبدا بالارهاب والتجسس والتحريـات لخنق وصد اي اتجاه او فكر تحرري تقدمي قد يأخذ طريقه الى ذهن الجنـدي والضابط وضابط الصف . وعانى الكثيرون منهم بسبب اخلاصهم للشعب وتبني اهدافه القومية الوطنية الى الكثير من التشرد والملاحقة فدخلوا السجون والمعتقلات كما تسلقوا اعواد المشانق والواح الاعدام ..

وكما عجز الاستعمار وحليفته الفئة الحاكمة في تصفية الحركـة الوطنيـة ومحاربة اهدافها القومية ، فانه عجز ايضا في اجتثاث الجذور الثورية والـروح الوثابة التي زادتها الايام العصيبة والتجارب المرة انتشارا وعمقا في جميع اوساط الجيش الواسعة رغم وجود اجهزة القمع ومؤسسات الارهـاب ، ورغم قسـاوة وصلابة القوانين الرجعية العسكرية للعقوبات التي كانت وما زالت السيف الحاد في رقاب جميع العسكريين المتحررين . بالاضافة الى اشاعة المبدا الاستعماري الخبيث الداعي الى فصل الجيش بكل قواه عن الشعب وعدم مشاركته معتقداته وآرائـه بحجة « عدم تدخل الجيش بالسياسة » او « الجيش فوق الميول والاتجاهـات » هذا الراي الذي كان وما يزال موضع رعاية وتأكيد من كل حكومات العهد المبـاد ومنذ الاحتلال البريطاني للعراق الى يومنا هذا ايضا .

وكما انتفضت جماهير الشعب واعلنتها ثورة عارمة مقدسة عام ١٩٢٠ بوجـه الانكليز واحتلالهم البغيض وكما ثارت الجموع الثائرة عام ١٩٤٨ ضـد معاهـدة بورتسموث وعام ١٩٥٤ ضد الحكم الرجعي وسياسة الاحلاف وعام ١٩٥٦ لنصرة الشقيقة مصر واستنكار العدوان الغادر ، فان الجيش وقواته المسلحة واندفاع قواه القومية المخلصة لم تستطع الوقوف مكتوفة الايدي امام تجاوزات واعتداءات القوات البريطانية فأعلنتها ثورة مسلحة بوجه الغزو الانكليزي عام ١٩٤١ مسجلة بذلك اروع صفحات التضحية والفداء والاقدام في تاريخ جيشنا الباسل وتاريـخ الحركـة القومية على السواء. كما اردفتها بثورة ثانية مباركة جبارة فجر ١٤ تموز عام ١٩٥٨ التي لم تكن في الواقع الا امتدادا طبيعيا لثورة مايس ١٩٤١ ، والا انتصارا رائعـا لحركة التحرر العربي ، عدا انها ثمرة نضال طويل مشترك للشعب والجيش عبر كفاحهما البطولي منذ عشرات بل مئات من السنين .. وكان من المؤمل ان تمضي ثورة جيشنا هذه العظمى في مسيرتها التحررية القومية وتستثمر فوزها الرائـع الى ابعد نقاط الاستثمار لولا انحراف الحكم بعد الثورة بقليل ، ونجاح الاستعمار والرجعية في تعميقه واستغلاله للحفاظ على «مصالحه الحيوية» في المنطقة والابقاء على وضع العراق التقليدي المنعزل والمناوىء للركب العربي .

وتنفيذا لمخطط استعماري دقيق وبالاستفادة من تحالف القوى الرجعية والاستعمار مع الشيوعيين والانتهازيين ، والتأييد المطلق من السفارتين البريطانية والامريكية ببغداد استطاع عبد الكريم قاسم ان ينفرد بالسلطة تدريجيا ، وان يجمع بيده كل صلاحيات واختصاصات الوزراء والمسؤولين وان يمانع منذ اللحظات الاولى قيام وتشكيل مجلس قيادة ثورة من العسكريين والضباط الذين كان لهم نصيب وافر في تخطيط الثورة وانجازها .

كما وانه لم يلبث أن تنكر لا للثورة ومبادئها واهدافها فقط وانما لجميع الضباط الاحرار الذين كان لهم شرف المساهمة الفعلية في انجاز واجباتهم في تنفيذ خطة الثورة . كما وابعد عن الجيش كل العناصر النظيفة المعروفة بقابلياتها الواسعة واطلاعها العميق في نطاق اختصاصها الحربي .

وتمشيا مع الانحراف المفجع الذي انزلق فيه الحكم والسلطة الى الضفة المقابلة للشعب والمعادية للقومية العربية واهدافها وجماهيرها اندفعت يد عبد الكريم قاسم تمتد بشراسة الى كافة ثكنات ومرافق الجيش تنتزع من بين صفوفها وافواجها وكتائبها كل الجنود والضباط الذين عرفهم الجيش عن كثب وتجربة طوال مدة خدماتهم بأنهم من أكثر العناصر اخلاصا وتفانيا في خدمة الجيش وقضية تحرره وانطلاقه ، علاوة على حرصهم الشديد على كرامة المسلك وشرفه . كما تتابعت قوائم التقاعد واوامر الطرد والتسريح الواحدة اثر الاخرى وبشكل واسع لتشمل كافة العناصر العسكرية الشريفة ، ولتلقي بهم بالتالي للمواقف والمعتقلات والسجون او الى الاقامة الاجبارية والابعاد .

وتماما كما اندفعت حكومة الخيانة بعد فشل ثورة عام ١٩٤١ بشن حملة شعواء لتصفية الجيش من كافة العناصر الوطنية والقومية التي ساهمت بشجاعة وبطولة في العمليات الحربية ضد قوات الانكليز خلال تلك الثورة ، من اعدام العقداء الابطال صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد وكامل شبيب ومحمود سلمان ، الى طرد واعتقال مئات الضباط وابعاد الكثيرين منهم الى سجون الهند ومعتقلات جنوب افريقيا ، فان كريم قاسم هو ايضا بعد انحراف الثورة المجيدة لم يتأخر لحظة واحدة من طعن كل العناصر التي كان لها شرف المساهمة العملية والتنفيذية لكل صفحات المعركة المقدسة فجر الرابع عشر من تموز الخالد من اعتقال العقيد البطل عبد السلام محمد عارف والحكم باعدامه ، الى اعدام الزعيم ناظم الطبقجلي والعقيد رفعت الحاج سري والمقدم عزيز احمد شهاب ورفاقهم الشهداء ابطال ثورة تموز وطليعة الضباط الاحرار في جيش العراق ، الى طرد واعتقال المئات من الضباط في سجون بغداد ومعتقلات « كتيبة الهندسة » و « كتيبة الدبابات » و « معسكر أبي غريب » الرهيب ، في حين ابعد حبل المشنقة والموت عن رقاب رفيق عارف وغازي الداغستاني وفاضل الجمالي وبقية افراد عصاباتهم الذين اطلق سراح معظمهم .

وكأن الاستعمار الذي انتقم بالامس من ثورة (٤١) ومن الجيش بالذات فاختطف من بين صفوفه قادته الشرفاء الابطال صلاح الدين الصباغ ورفاقه

الشهداء ، يعود اليوم وعن طريق الحكم المنحرف لينتقم من ثورة تموز ومن الجيش ايضا فيغتال الابطال الاحرار ناظم ورفعت ورفاقهما عشرات الشهداء .

واليوم اذ تمر ذكرى تأسيس جيشنا الباسل فاننا في الوقت ذاته نجدد في نفوس آلاف الجنود ونفوس كل الشعب ذكريات التاريخ الناصع لهذه القوى المسلحة وتاريخ نضالها المستمر في معارك التحرر والعروبة والتقدم التي كانت وما زالت الهدف الاول والاخير لكل جموع العسكريين الاحرار منذ تأسس اول فوج (فوج موسى الكاظم) في الجيش العراقي عام ١٩٢١ الى هذه اللحظة .

كما وان هذه الذكرى المجيدة تعيد الى الاذهان ذلك الصف الطويل من الشهداء الابرار الذين فقدهم جيشهم وشعبهم بسبب من تفانيهم الشديد في سبيل عروبتهم وتحررها وتقدمها وبسبب من معاداتهم الصلبة للاستعمار واعوانه الخونة الجبناء ... ذلك الصف الخالد الذي ضم بين ثناياه صلاح الدين الصباغ وعدنان المالكي وناظم الطبقجلي ويوسف المظمة بجانب رفعت الحاج سري وعبدالقادر الحسيني وعبد الوهاب الشواف الى جانب كل الشهداء الذين كتبوا بدمائهم الطاهرة تاريخ ثورة ٤١ وتأريخ ثورة لبنان عام ٥٨ وتاريخ ثورة الموصل بل وتاريخ كل ثورات الوطن العربي من الجزائر الصامدة وفلسطين المغتصبة والجنوب العربي الى المغرب وسورية والاردن وكل شبر شهد على ثرى تربة الوطن مصرع شهيد عربي مجاهد .

واخيرا سيبقى جيشنا المقدام والى الابد رغم كل الضغوط القطاع المسلح الثوري للشعب والمساهم الفعال في تحقيق اماني الجماهير القومية والوطنية .

وستبقى وحدة الجيش وتضامنه مع الشعب اليد الفولاذية التي تحطم مؤامرات اعداء القومية العربية الرامية دائما لطمس عروبة الجيش وقواته المسلحة والحيلولة دون تحرره وتقدمه .

ولتعش الى الابد ذكرى يوم الجيش الباسل .

والمجد والخلود لكل قوافل الشهداء من ابناء جيشنا الشجعان .

والموت والخزي والعار لاعداء جيشنا وشعبنا .

***

مشكلة الاراضي المستولى عليها تحت الادارة المؤقتة

الاصلاح الزراعي ليس مجرد قانون يحدد الملكية الزراعية وينتزع ما زاد عن ذلك الحد ليوزع على المستحقين من الفلاحين ، وليس قانونا الفرض منه الكسب السياسي للحكومة ليقال انها قضت على الاقطاع في البلد وحلت مشكلة الارض ولو على الورق .

وانما الاصلاح الزراعي ثورة جذرية تستهدف خلق مجتمعنا خلقا جديدا

وتحرير فلاحينا وهم غالبية شعبنا والقضاء على قيم ومفاهيم وروابط اجتماعية خلقها وثبتها الاستعمار وعملاؤه من الاقطاعيين والرجعيين وبذلك تنطلق المواهب المبدعة الخلاقة التي حال دونها الفقر والجهل والمرض لتشارك واعية في معركة الشعب العربي الكبرى من أجل حريته ووحدته ومن أجل الاشتراكية .

ولا ندري كيف يمكن لحكومة لا تؤمن بالشعب ولا تمثل ارادته ان تحقق ذلك تحت ظل الاحكام العرفية كحكومة عبد الكريم قاسم . فبين الدعاية والتهويش وضعت قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ والبيانات والتعليمات الملحقة به ، ولا نريد في هذه العجالة ان ننقد ذلك القانون فلنا رأينا الخاص حول كل ما جاء به ، ولكننا نريد أن نبحث مشكلة واحدة آنية وهامة نشأت بسبب القانون وطريقة تنفيذه هي مشكلة الاراضي التي استولي عليها بسرعة وارتجال ووضعت تحت ادارة الاصلاح الزراعي المؤقتة بغية توزيعها على المستحقين ، دون أن تحل مسبقا المشاكل التي تعترض صعوبات التوزيع ودون أن تهيىء الدوائر الكفوءة النزيهة والخبرة اللازمة لادارتها قبل التوزيع . وقد ادّى ذلك الى تدهور الانتاج وتذمر الفلاحين ، وسوف لا يحل ذلك الاستيراد كما جرى في السنتين المنصرمتين .

لقد حددت المادة الاولى من القانون الملكية الزراعية بألف دونم في الاراضي التي تسقى سيحا أو بالواسطة وبألفي دونم في الاراضي الديمية وفي حالة الجمع بين النوعين يكون الدونم الواحد من النوع الاول مقابلا لدونمين من النوع الثاني .

وجاء في المادة الخامسة (تستولي الحكومة خلال السنوات الخمسة التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ما يجاوز الحد الاعلى الذي قرر في المادة الاولى ويبدأ الاستيلاء على اكبر المساحات الزراعية سواء تجمعت في يد شخص أو اسرة ..) وتنفيذا للمادتين المذكورتين فقد استولت لجان الاستيلاء بسرعة وبتأثير دوافع سياسية معلومة على اغلب الاراضي الزراعية الخاضعة وهي ثمانية ملايين من اصل تسعة ملايين ، ولم يوزع من هذه الكمية لحد الآن الا بضع مئات من الدونمات حيث اصطدمت الحكومة بعقبات التوزيع التي يفترض انها كانت معلومة ومعروفة لديها بدليل ما اشترطته المادة (١٥) المعدلة من القانون حول تأليف الهيئة العليا للاصلاح الزراعي برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من وزراء الاصلاح الزراعي والداخلية والمالية والشؤون الاجتماعية والتخطيط والتجارة والاسكان والمواصلات والاشغال .

فلا يمكن ان نتصور أن كل هذا العدد من وزراء حكومة الثورة ..!! لم يتدارس تلك المشاكل او يقدرها ويضع الحلول المسبقة لها حتى يواكب التوزيع الاستيلاء أو ان يكون هناك تفاوت بسيط على الاقل .

ان العقبات التي اعترضت التوزيع وحالت دون الاسراع به لتحقيق الفرض الاساسي من قانون الاصلاح الزراعي نشأت من عوامل متعددة متشابهة سنوجز اهمها فيما يلي : ـ

أولا ـ عدم وجود احصائيات دقيقة للاسر الفلاحية الواجب تمليكها ، بالاضافة

الى أن الارض الزراعية المستولى عليها لم تمسح بعد مسحا فنيا وتثبت حدودها وتقدر درجة خصوبتها ، ولم تدرس وتبحث كميات المطر وقابلياته الاروائية في الاراضي الديمية ليكون التوزيع خاصة في هذا النوع على اساس القدرة الانتاجية وامكانية الاستغلال .

ثانيا ـ ان الري على العموم غير منظم في البلاد وما نظم منه فعلى اساس ارواء الملكيات الكبيرة ، وتحويله لارواء الملكيات الصغيرة يحتاج الى وقت طويل وجهود فنية ضخمة غير متوفرة لندرة الاختصاصيين وعدم الاستعانة بالخبراء العرب وخاصة من الجمهورية العربية المتحدة الذين سبقونا بالتجربة وحيث تتشابه الى حد بعيد ظروف البلدين .

ثالثا ـ سيطرة الحزب الشيوعي على دوائر الاصلاح الزراعي حالت دون سرعة التوزيع انسجاما مع النظرية الماركسية اللينينية وموقفها من الملكية الفردية .

رابعا ـ عقبات عامة منها عدم استتباب الامن واتجاهات الحكومة السياسية المتأرجحة وعدم وجود جهاز حكومي كفؤ نزيه .

من كل ما تقدم نرى ان بقاء الاراضي المستولى عليها تحت ادارة الاصلاح الزراعي المؤقتة ، التي نوجز فيما يلي أهم مساوئها التي أدت الى تدهور الانتاج تدهورا فظيعا ، سيظل يهدد البلاد بكارثة ان لم تحل عقبات التوزيع التي بحثناها فيما تقدم : ـ

أولا ـ جاء في المادة (١) من القانون ما يلي « وتكون الاولوية ـ في التوزيع ـ لمن كان يزرع الارض فعلا مستأجرا أو مشاركا أو مزارعا ثم لمن هو اكثر عائلة ولمن هو الاقل مالا من أهل المنطقة ثم لغير أهل المنطقة » .

هذه الافضلية في التوزيع لغرض التمليك كان يجب من باب أولى ان تراعى عند التعاقد مع الفلاحين لزراعة واستغلال الاراضي المستولى عليها . ولكن الذي حصل ان دوائر الاصلاح الزراعي اخذت تتعاقد مع غير فلاحي تلك الاراضي الاصليين بدوافع سياسية ، فنشأت بسبب ذلك مشاكل متعددة بل مذابح في بعض الاحيان كما حدث في ناحية الحمزة في لواء الديوانية مثلا ، وبذلك عادت العصبية القبلية لتلعب دورها من جديد وعاد الفلاح ليجد في شيخ العشيرة الاقطاعي حاميا وملاذا يلتجىء اليه .

ثانيا ـ ان الاراضي الزراعية على العموم والتي تروى بواسطة المضخات على وجه الخصوص تحتاج الى عناية دائمة ورقابة مستمرة وخبرة زراعية حيث تقتضي الظروف تشغيل المضخات بصورة مستمرة في اغلب الاحيان . وان اي عطب يصيبها ولو كان وقتيا يؤدي حتما الى تلف المزروعات ان لم يسارع حالا لاصلاحها ولكن الروتين الحكومي وجهل الموظفين بامور الزراعة وعدم الشعور بالمسؤولية يحول دون ذلك .

ثالثا ـ ان السلف الزراعية النقدية والعينية والتي بلغ مقدارها ثلاثة ملايين دينار في سنة ١٩٥٩ وزعت بصورة ارتجالية ولغير المستحقين من الفلاحين في اكثر الاحيان ، وكان للتأثيرات السياسية دخل كبير في تقدير درجة الافضلية عند

المنح ، وقد سلفت مثلا كميات كبيرة من الحنطة الى مزارعي الشلب كبذور فاستعملوها لغذائهم وكان أغلبها مسمما لغرض زراعي فغصت بهم المستشفيات رغم تنبيه الحكومة المتأخر لهم بواسطة الراديو وغيره .

والمعلومات المتوفرة لدينا تؤكد ان الانتاج لم يزد نتيجة للتسليف المذكور حيث صرفت السلف في غير الاغراض التي منحت من أجلها وهي زيادة الانتاج وتحسين نوعيته .

رابعا ـ أصدرت وزارة الاصلاح الزراعي أمرا خولت فيه الموظفين المختصين (الاداريين) كل ضمن منطقته بفسخ عقود ايجار الفلاحين الذين يخلون بشروط التعاقد ، وبهذا العمل أصبح الفلاح تحت رحمة تأثير الموظف الاداري الذي يتأثر بدوره بالوساطات وبسياسة الحكومة وبالدوافع السياسية .

اننا نشك في وجود خطة لافشال الاصلاح الزراعي والعودة القهقرى لما قبل ١٤ تموز . ان هذه الخطة بدات تمطي مردودها في أوساط الفلاحين اذ ان الفلاحين نتيجة لما آل اليه وضعهم المعاشي بداوا يشكون في جدوى الاصلاح الزراعي .

ومن جهة أخرى أخذ الاقطاعيون والرجعيون يروجون الاشاعات والدسائس حول استحالة نجاح الاصلاح الزراعي ، متخذين من سوء الاوضاع وسيلة لهم للوصول الى أغراضهم الدنيئة . كل ذلك يتطلب من الطلائع الواعية من أبناء الشعب والذين تهمهم مصلحة شعبنا ، ان يعملوا بكل جهد ووعي لمجابهة هذه الخطط الاستعمارية وافهام الفلاحين أهمية الاصلاح الزراعي لهم في حالة اشراف المخلصين .

* * *

* ان فكرة البعث العربي ، فكرة انسانية في نشاتها واهدافها تناضل مع كل الشعوب للدفاع عن الحرية والتقدم .

ولكن الاستعمار يسخر اليوم كل وسائل دعايته في سبيل تشويه مفاهيمنا ونزعاتنا ، فهو يحاول تصوير حركتنا القومية التحررية بمظهر التعصبية الخطر .
الاستعمار يدرك أن في تحرر العرب ووحدتهم نهايته ، وهو يعمد الى وضع كل العقبات ليقف حائلا دون هذه الوحدة .